مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٤) العدد (٤)
الإصدار الثالث عشر
(٤٤٩-٤٦٦) ٢٠٢١

اختبار العلاقة بين الدور التمويلي للبنوك وتمويل القطاع الزراعي في السودان (دراسة حالة البنك الزراعي السوداني)

د. عبد المطلب عثمان محمود

أستاذ المحاسبة والتمويل المشارك، كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا، ***السودان***

د. شريف محجوب محمد ي

أستاذ إدارة الأعمال المشارك، كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا، ***السودان***

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك في التمويل الزراعي، ومعالجة المشاكل والعقبات التي تحول دون حصول المزارعين على التمويل، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وقد توصلت إلى عدد من النتائج من أبرزها تقديم الاستشارات والحزم التقنية لجميع العمليات الزراعية ساهم في رفع التكنولوجيا الخاصة بالزراعة، وصعوبة الحصول على ضمانات لعدم توفر المستندات وضعف الضمانات المقدمة إن وجدت، وانعدام الدوافع لدى المصارف يسبب وجود مخاطر من بداية الإنتاج وحتى التسويق للمخرجات. وأوصت الدراسة بدراسة متطلبات الفلاح والعمل على توفيرها لبناء الثقة بينه وبين البنك، ودراسة السياسية التمويلية للموسم باستخدام التقنيات الحديثة والحزم التقنية لكل المحصول.

الكلمات المفتاحية: الدور التمويلي، التمويل الزراعي، السياسات التمويلية، القطاع الزراعي السوداني.

Abstract

The study aimed at identifying the role that can be played by the banks in agricultural financing and solving the problems and obstacles that prevent the farmers from obtaining finance. The study used the descriptive approach and reached to a number of results, the most obvious of it are presenting consultations and technical packages for all agricultural operations, which contributed, in

advancing agricultural private technology. The difficulty in obtaining guarantee due to the lack of documents and the weakness of guarantee provided, if any, and the lack of banks motives cause the existence of risks from the beginning of production until the marketing of outputs. The study recommended studying the requirements of farmer and working to provide them in order to build confidence between him and the bank, and to study the financing policies for the season, using modern technologies and technical packages for each crop.
Keywords: The financing role, agricultural financing, financing policies, the Sudanese agricultural sector.

*** المقدمة**

يعتبر السودان من الدول التي تعتمد اعتمادا مباشرا في اقتصادها علي الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي مثلها مثل دول الاقتصاد الزراعي أعطت الحكومات التي تعاقبت علي حكم السودان اهتماما كبير بتطوير وتنمية القطاع الزراعي ذلك لأنه يلعب دورا كبيرا وفعال في الاقتصاد القومي ودعم ميزانية الدولة مما جعل الحكومات المتعاقبة على حكم السودان تركز جهدها في خطط توفير التمويل باعتباره حجر الزاوية لنجاح الخطط الزراعية، حيث بدأ الاهتمام بالزراعة بتخصيص موارد بالميزانية العامة وانتهى إلى توجيه البنوك بدعم وتمويل القطاع الزراعي باعتباره من القطاعات ذات الأولوية إذ يمثل القطاع الزراعي أهم القطاعات في البلاد نظرا لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث يعتمد عليه غالبيه السكان لتوفير الغذاء وفرص العمل، كما يقوم بتوفير المواد الخام للصناعات المحلية إضافة إلى مساهمته في الصادرات.

أحدثت سياسة التحرير الاقتصادي التي تبنتها الدولة في بداية التسعينات من القرن الماضي تحولات جذريه في مجريات الاقتصاد السوداني.

منذ ذلك الوقت انتقل التمويل إلى بنك السودان، سواء كان التمويل في شكل قروض مباشرة من البنك المركزي أو عن طريق تقديم تمويل غير مباشر عبر البنك الزراعي الذي يتولى تمويل المؤسسات الزراعية والأفراد.

*** مشكلة الدراسة**

على الرغم من نجاح السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي في تشجيع الإنتاج الزراعي عبر إتاحة الفرصة للمصارف لإنشاء محافظ تمويلية لتقديم التمويل للقطاعات الإنتاجية ولاسيما القطاع الزراعي الذي يحتاج لأكبر قدر من الموارد، كما سمح بمنح تمويل لاستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي (سياسات بنك السودان المركزي، 2021: 7،6). إلا أن القطاع الزراعي ما يزال يعاني من نقص الموارد المالية التي حدت كثيراً من إسهاماته ودوره في النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك لأن القطاع الزراعي سيساعد في تطوير القطاعات الأخرى وبخاصة القطاع الصناعي الذي يعتمد على الزراعة كأساس لعمله وليس العكس, أي بمعنى آخر لا يمكن تطوير القطاعات الأخرى بدون تطوير القطاع الزراعي، فلا معنى لتطوير صناعة السكر بدون تطوير زراعة

قصب السكر، ويظل نقص الموارد المالية أحد أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي سواء أكانت تلك الموارد في شكل تمويل مصرفي أم استثمارات جديدة على الرغم من الفرص الاستثمارية الجيدة التي يوفرها القطاع الزراعي في ظل الارتفاع المتواصل في أسعار المنتجات الزراعية. عليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:-

١- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديم الخدمات الاستشارية والتمويل الزراعي؟

٢- هل هنالك ذات دلالة إحصائية بين القروض التمويلية والوفاء باحتياجات المزارعين من التمويل؟

٣- هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين إشراف البنوك في تمويل الزراعي والمساهمة في إيصالها إلى الشرائح المحتاجة له؟

*** أهمية الدراسة**

تبرز أهمية الدراسة في محاولة إظهار الأهمية النظرية من خلال المساهمة في إثراء الأدبيات ذات الصلة بموضوع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي وإظهار أهميته العلمية والعملية بالنسبة للبنك محل الدراسة. وبتحديد أكثر فإن الأهمية تتمثل فيما يلي:-

١- تقديم الأسس العلمية التي يمكن أن يعتمد عليه البنك قيد الدراسة في تحديد العلاقة والأثر بين الدور التمويلي للبنك ومنح التمويل الزراعي.

٢- تقديم معلومات تساعد جميع المسئولين الإداريين في البنك محا الدراسة على معرفة الجوانب الكفيلة بنمو وتطوير القطاع الزراعي والمرتبط بالتمويل البنكي.

٣- كون التمويل الزراعي يساهم في توفير المال اللازم لتمويل واستيراد عوامل الإنتاج الضرورية لذلك من الأهمية بمكان دراسة التمويل الزراعي الذي تمنحه البنوك المتخصصة في هذا الشأن.

٤- يشكل موضوع التمويل الزراعي أهمية باعتباره من الموضوعات الجديدة نسبياً، حيث توجد ندرة في الدراسات السابقة التي تربط بين دور البنوك ومنح التمويل المصرفي الزراعي وبالأخص في البيئة السودانية.

*** أهداف الدراسة**

١- اختبار العلاقة بين تقديم الخدمات الاستشارية والتمويل الزراعي؟

٢- التعرف على طبيعة العلاقة بين القروض التمويلية والوفاء باحتياجات المزارعين من التمويل.

٣- اختبار علاقة الارتباط بين إشراف البنوك في تمويل الزراعي والمساهمة في إيصالها إلى الشرائح المحتاجة له.

٤- تقديم مجموعة من المقترحات من خلال نتائج البحث الميدانية والتي قد تساهم في حل المشاكل التي تواجه المزارعين في التمويل المصرفي.

*** فرضيات الدراسة**

الفرضية الأولي: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقديم الخدمات الاستشارية والتمويل الزراعي.

الفرضية الثانية: هنالك ذات دلالة إحصائية بين القروض التمويلية ومتطلبات احتياجات العملاء.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين اشراف البنوك في تمويل الزراعي والمساهمة في اصالها إلى الشرائح.

*** الإطار النظري للتمويل المصرفي والدراسات السابقة**

*** الإطار النظري للتمويل المصرفي**

١- مفهوم التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا مما جعلنا نلاحظ تباينا بين تعاريفه عند الاقتصاديين، فهناك من يعرف التمويل على أنه "الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة المالية".

كما يعرف على أنه "أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات" (خير، 2004: 22).

ويمكن أن نخلص من التعريفين السابقين إلى إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات.

ويعتبر بعض الكتاب أن التمويل يهتم بالنقدية حيث أن كل عملية تجارية تتطلب استخدام النقدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالتمويل يختص بكل ما يحدث في الشركة (السرطاوي، 1999: 97).

ويعرف التمويل أيضا بأنه" الدراسة عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية" (رحمة، 2006: 171).

يعتبر التمويل "عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي"، فهو إذن تدبير الموارد للمؤسسة في أي وقت تكون هناك حاجة إليه، ويمكن أن يكون التمويل قصير، ومتوسط أو طويل الأجل (خير، 2004: 23).

التمويل يعنى توفير الأموال المطلوبة في صورة نقدية أو تمويلية أخرى لإشباع الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاقتصادية بسبب قصور الموارد المالية المتاحة لديها عن تلبيه متطلبات نشاطه وتحقيق أهدافها وتشمل التمويل الخارجي والموارد الذاتية للمستورد والتي تتكون من الاحتياجات والأرباح المرحلة وعلى ما يجوزه المستودع من النقدية (الحاج، د ت: 33).

٢- مفهوم التمويل المصرفي

يعرف التمويل المصرفي بأنه التمويل الذي يقدم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة (بنوك تجارية –بنوك استثمارية – وأعمال وبنوك متخصصة وبنوك أخرى مثل بنوك الادخار والبنوك التعاونية بالإضافة إلى التمويل المقدم من البنوك الدولية والمؤسسات التمويلية الدولية الأخرى تعد البنوك التجارية أكثر الأنواع انتشاراً في مصر تليها بنوك الاستثمار والإعمال ويضاف إليها فروع البنوك الأجنبية وأخيرا البنوك المتخصصة وتشمل بنك التنمية الصناعية والبنك العقاري والمصرف العربي. يأخذ التمويل المصرفي صوراً متعددة أكثرها انتشاراً القروض المصرفية قصيرة الأجل مدتها

لا تزيد عن سنه، ثانياً القروض متوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى المساهمة المباشرة في تأسيس وملكية المشروعات بغرض التملك أو المتاجرة (عبد الغني، د ت: 282).

ويعرف التمويل المصرفي بأنها القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي في مختلف أشكالها ولقد ارتبطت مفاهيم التمويل المصرفي المعاصر بنشأة المصارف المعاصرة وتطويرها عبر الزمن منذ تجارب المدن الايطالية القديمة ومنذ ذلك الوقت تطورت المصارف بأشكالها المختلفة وأنواعها المتعددة الخاصة منها والحكومية وتركزت أهم وظائف هذه المصارف في (عبد الغني، د ت: 175):-

١- قبول الودائع بأنواعها المختلفة ودائع تحت الطلب – ودائع توفير – لأجل.

٢- فتح الحسابات الجارية التي تستخدم الشيكات والحوالات المسحوبة.

٣- خصم الأوراق المالية مثل (الكابيلات – السندات – أذونات الخزينة)

٤- منح القروض والتسهيلات الائتمانية وخلق الائتمان.

٥- القيام بخدمات أخرى.

وظلت من أهم الأنشطة التي اتسمت بها المصارف حتى وقتنا الحاضر وذلك حتى تصل لأهدافها المرجوة من تحقيق الربحية وتوفير السيولة وتحقيق الأمان والضمان ومن خلال أعمال المصارف وتطورها بدون مفاهيم الائتمان وخلق الائتمان كأحد أبرز المجالات والأنشطة المتاحة لهذه المصارف.

٣- مصادر التمويل المصرفي

يمكن تقسم مصادر التمويل إلى (حنفي، 2002: 13):-

أ- من حيث الملكية

- التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكية.

- التمويل من غير المالكين(المقرضين) وقد يكون موردين للمنشأة او بنوك أو مؤسسات مالية ويطلق عليه بأموال الاقتراض.

ب- من حيث النوع

- **تمويل تصرفي:** وهو الذي تحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

- **تمويل تجاري:** وهو الذي تحصل عليه من التجار.

ج- من حيث المدة (الفترة الزمنية) وينقسم إلى:-

- **تمويل طويل الأجل** مثل القروض البنكية، السندات، الخ، وتكون مدته أكثر من 10 سنوات.

- **تمويل متوسط الأجل:** وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد مابين السنة و10 سنوات مثل القروض المصرفية.

- **تمويل قصير الأجل:** وهو الذي تكون مدته اقل من سنة مثل القروض البنكية، التمويل...الخ.

٤- طرق وأشكال التمويل المصرفي

يمكن النظر إلى طرق وأشكال التمويل من عدة جوانب أهمها:-

- المدة التي يستغرقها.

- مصدر الحصول عليه.

- الغرض الذي يستخدم لأجله.

*** أشكال التمويل من حيث المدة**

وبموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى:-

أ- تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.

ب- تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.

ج- تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

يلاحظ على هذا التقسيم أنه تقسيم كلاسيكي – نظري- وقد بدأ يفقد أهميته علميا إذ لم توجد حدود فاصلة بين العمليات التي تمارسها المشروع مهما كان نوع نشاطه كما أن انتشار ظاهرة التجديد مواعيد استحقاق الديون قد ألغى الحدود الزمنية التي تفصل بين أنواع سابقة الذكر، إذ من الممكن أن يتحول قصير الأجل إذ كان من المصدر الخارجي (قروض مثلا) بعد تحديد موعد استحقاقه إلى تمويل متوسط الأجل وهي ظاهرة أصبحت شائعة في التعاملات المالية وبالمثل يمكن أن يتحول التمويل متوسط الأجل إلى التمويل طويل الأجل.

*** أشكال التمويل من حيث المصدر الحصول عليه**

ينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى عدة تقسيمات:-

أ- تمويل ذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقي تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى أن توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

ب- تمويل خارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية(قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة.

ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص(أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم أو سندات)وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها(قروض بنكية وسندات خزينة)، وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذين النوعين من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في هذا البلد.

*** أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله**

ينتج عن هذا التصنيف ما يلي:-

أ- تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وبهذا المعنى ينصرف تمويل

الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

ب- تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع.

ومن وجهة نظر المخطط الاستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات هي:-

- اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة،
- تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.
- نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة، بمعنى المدة العادية للاستغلال.

مما تقدم يتضح أن هناك خاصتين أساسيتين تميزان تمويل الاستثمار هما:-

- إن عائد الأموال المنفقة على الاستثمار يتحقق بعد فترة زمنية طويلة نسبيا بعد حدوث الإنفاق، كما أن العائد لا يتحقق دفعة واحدة وإنما يتوزع على فترات(دورات إنتاجية)
- زيادة عنصر عدم التأكد المرتبط بتقديرات إيرادات وتكاليف الاستثمار الناتج عن طول الفترة التي يستغرقها النشاط الاستثماري وما تفتحه من احتمالات تغير المعطيات في نهاية الفترة عن بدايتها (عبد العزيز، 1993: 118).

إن الهدف من التعرف على أنواع الأموال المتاحة وتحديد الخصائص المميزة لكل منها هو إمكانية المفاضلة والاختيار من بينها بأفضل الشروط والوصول إلى هيكل التمويل الذي يتحقق معه الهدف الأساسي للإدارة المالية وهو تعظيم قيمة المنشأة. ويشير هيكل التمويل أو الهيكل المالي إلى الجانب الأيسر من الميزانية (الخصوم) والذي يوضح كيفية قيام المنشأة بتمويل استخدامها أو استثمارها المختلفة وهو ينطوي على كل أنواع وأشكال التمويل من ملكية واقتراض ومن الدائم المؤقت ومن قصير الأجل أو الطويل الأجل بعبارة أخرى الهيكل المالي يساوى مجموع الخصوم. ولا يمكن التكلم عن الهيكل المالي دون التعرض إلى هيكل الرأس المالي هذا الأخير الذي يمثل جزاءه من الهيكل المالي ويشمل جميع أشكال وأنواع التمويل طويل الأجل(التمويل الدائم) فقط أما التمويل القصير الأجل التي تكون مع الهيكل رأس المال الهيكل المالي فإنها تشمل أساسا على الائتمان التجاري والائتمان المصرفي قصير الأجل. إن أحد الأهداف الرئيسية للتعرف على أنواع الأموال واتخاذ القرار هو التحقيق أكبر عائد ممكن لملاك المنشأة ومعرفة مدى تأثير اختيار مزيج التمويلي معين(التمويل بالملكية+ الاقتراض)على القيمة السوقية الأسهم في الطويل الأجل وعليه يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات التي يتوجب على إدارة المنشأة واتخاذها كي تضمن المنشأة الاستمرارية والنجاح. وللمفاضلة بين المصادر المختلفة للتمويل سعيا وراء تخفيض التكلفة المرجحة لرأس المال المنشأة إلى الحد الأدنى

المناسب لابد من أخذ بعض العوامل التي تعد من أهم العوامل المؤثرة في قرار التمويل بعين الاعتبار والمتمثلة في:-

– **تكلفة المصادر المختلفة للتمويل:** أي تكلفة الدينار الواحد من كل المصادر.

– **عنصر الملائمة:** بمعني أن يكون مصدر التمويل ملائما للمجال الذي ستستخدم فيه الأموال فإذا كان الغرض هو التمويل رأس المال العامل مثلا فليس من الحكمة حينئذ أن تكون تمويله بقرض طويل الأجل وفي هذا السياق يجب الالتزام بالقواعد التالية (عبد العزيز، 1993: 119):-

– لابد من التمويل الأصول الثابتة عن طريق المصادر الدائمة.

– ينبغي الاعتماد على المصادر الدائمة لتوفير مبلغ يعادل على الأقل الحد الأدنى لقيمة الأصول المتداولة

– يجب الاقتصار على المصادر المؤقتة لتمويل الحاجات الموسمية أو الحاجات قصيرة الأجل.

– القروض التي يفرضها المقرض على المنشأة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة أو بسياسات توزيع الأرباح أو بالقيود على مصادر التمويل الأخرى وعليه فإن أهم العوامل التي تدرس عند اتخاذ القرار التمويلي هي التكلفة المصدر الآجال المصادر المتاحة وعليه على المنشأة التعرف على مصادر التمويل المتاحة وشروط الحصول عليها وكذا تكلفة هذه المصادر وهل يستطيع المشروع الالتزام بها وبآجالها وهل تتناسب مع التدفقات النقدية للمشروع (الحناوي ومصطفي، 2005: 56).

٥– التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان

يعرف التمويل الزراعي بأنه "عبارة عن معاملات في سوق المال تمنح فيه أطراف التمويل الرسمية أمالاً خلال فترة زمنية مرتبطة بظروف الاستثمارات وخطط الإنتاج الزراعي أي الخطط الموسمية، ويمكن أن تشمل محصول أو أكثر وعادة ما يتم التعبير عن الطلب على التمويل في حالة المحاصيل الزراعية بتوفير متطلبات تقنيات الإنتاج " سماد، تقاوي، تحضير أرض، مبيدات حشائش وحشرات، خيش، آلة حصاد أو توفير العمالة لتنفيذ بعض العلميات الزراعية كالحش، الري، والحصاد. ومن جانب عرض التمويل يمكن التعبير عنها عيناً أو نقداً (أحمد، 2018: 78).

يمكن تعريف التمويل الزراعي بأنه تدبير الأموال اللازمة لتسيير نشاط زراعي معين بالمشاركة أو طرح أسهم وأما بالحصول على الائتمان من المؤسسات المالية والمصرفية.

يؤدي التمويل دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي من خلال توفير الموارد اللازمة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة ولاسيما القطاع الزراعي مما يودي إلى زيادة الدخول ومستويات التشغيل وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على كافة الأوجه الاقتصادية في البلاد. يمثل التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان أحد أهم الأضلاع في عملية الإنتاج الزراعي إذ يوفر الموارد المالية لكافة المدخلات إضافة إلى العمليات الزراعية المختلفة، والتي تتطلب موارد مالية كبيرة يعجز عن توفيرها معظم المزارعين. وعلى الرغم من أهمية التمويل المصرفي فهو ما يزال يمثل أحد أهم التحديات الماثلة أمم نمو وتطور القطاع الزراعي في السودان (سليمان، 2013: 65).

يمكن تقسيم تمويل القطاع الزراعي في إلى أنواع تتمثل فيما يلي:-(سليمان، 2013: 66):

١- تمويل زراعي مؤسسي عن طريق وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان المركزي للمشاريع المروية كما كان يحدث في السابق وحالياً عن طريق المحافظ التي تدار بواسطة البنك الزراعي السوداني.

٢- تمويل زراعي مباشر للأفراد والمجموعات عن بيوتات التمويل المختلفة.

٣- تمويل ذاتي بالاعتماد على الذات دون اللجوء إلى الاستدانة من أي جهة.

٤- تمويل بالاستدانة من أشخاص آخرين بما يعرف مجازاً بنظام الشيل الذي تلاشي تقريباً في الآونة الأخيرة.

يلاحظ أن الصيغ المستخدمة في التمويل القطاع الزراعي في السودان تقوم على إتباع الصيغ الإسلامية والتي تشتمل على المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم، الإجارة، المقاولة، والاستصناع وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي المصرفي.

*** الدراسات السابقة**

١- دراسة Asukwo and others, 2020: تناولت هذه الدراسة تأثير القروض البنكية التجارية في نمو القطاع الزراعي في نيجيريا، وكانت الأهداف هي دراسة تأثير إجمالي القروض والسلف على إنتاج القطاع الزراعي ودراسة تأثير معدل الإقراض على ناتج القطاع الزراعي، وإقامة العلاقة بين سيولة البنوك التجارية ومخرجات القطاع الزراعي، وتم الحصول على البيانات الثانوية باستخدام النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري، حيث تم استخدام تقنية إحصائية الانحدار المتعدد في دراسة تأثير إقراض البنك التجاري على نمو القطاع الزراعي في نيجيريا. وبناءً على التحليل كشفت النتائج عن وجود علاقة مهمة بين القروض والسلف وسعر الفائدة والسيولة وأصول البنك على الإنتاج الزراعي. وأوصت الدراسة بقيام البنك ببذل المزيد من الجهود لمنح القروض الزراعية في الوقت المناسب.

٢- دراسة حسن، 2016م: تناولت هذه الدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر معدلات التضخم على القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة (2000-2015) وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم تقديم التمويل اللازم لتحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي في السودان، وهدفت الدراسة إلى التعرف نعلي المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وأيضا توضح العلاقة بين التضخم والإنتاج في القطاع الزراعي في السودان ولتحقيق هذه الأهداف. وتم اختبار مجموعة من الفرضيات: ومنها أن هناك أثر إيجابي بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الزراعي في السودان، وان هناك علاقة طردية بين التضخم والإنتاج في القطاع الزراعي في السودان واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الزراعي في السودان أي كلما زاد معدل التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحد تؤدي إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، وأيضا أن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم والإنتاج في القطاع الزراعي في السودان، أي زيادة في معدل التضخم تؤدي إلى زيادة في الإنتاج كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها العمل علي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة

وتذليل المعوقات التي تحد العملية الاستثمارية في القطاع الزراعي في السودان.

٣- دراسة حامد، 2015م: تهدف الدراسة لمعرفة أثر التمويل على تنمية القطاع الزراعي في ولاية البحر الأحمر (منطقة أربعات) اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد جمعت البيانات عن طريق استخدام أداتي الاستبيان والمقابلات وتم اخذ عينة عشوائية لمنطقة أربعات تتكون من عدد 40 مزارعا وتم تحليل البيانات عبر برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبار صحة فرضيات الدراسة، وقد تم جمع المعلومات الثانوية عن طريق المراجع والكتب والتقارير. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: المستوى التعليمي لإفراد العينة المبحوثة متدني وتشمل نسبة الأمية (37.5 %) مما يؤثر سلبا على التنمية الزراعية، الحيازات الزراعية المستخدمة اغلبها ملك للمزارعين والمساحات المستخدمة في الزراعة صغيرة لا تزيد عن 10 فدان بالرغم من توافر المساحات الصالحة للزراعة، ضعف إقبال أفراد العينة (المزارعين) على التمويل وخاصة صغارهم الذين يشكلون الأغلبية ويعزى ذلك لعدم استيفائهم لشروط الائتمان، ضعف الموارد المالية لمؤسسات التمويل الزراعي وبالتالي عدم توفر التمويل الكافي، ضعف التسويق وذلك لعدم مقدرتهم على تسويق منتجاتهم بالطريقة التي تضمن لهم الإيفاء بالديون

٤- دراسة مختار، 2014م: تسعى هذه الدراسة لاستعراض فاعلية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي بولاية النيل الأبيض، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة المعوقات التي تواجه تنفيذ المشروعات الأجنبية ومدى مساعدة سياسات وقوانين الاستثمار في زيادة فعالية الاستثمارات الأجنبية في ولاية النيل الأبيض، وكيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية على ناتج القطاع الزراعي في ولاية النيل الأبيض حيث هدفت إلى توضيح حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة لتنمية القطاع الزراعي في السودان والأنظمة والقوانين المنظمة لها، تقييم مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي. تقوم الدراسة على فرضيات أساسية مفادها أن زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية؛ تؤدي إلى زيادة إنتاج القطاع الزراعي، زيادة المساحة المزروعة تؤدي إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، زيادة القوي العاملة في القطاع الزراعي تؤدي إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، الاستقرار الاقتصادي في الدولة يؤدي إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي وتوفر رأس المال الكافي يؤدي إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي. لإثبات فرضيات الدراسة اتبعت الدراسة المنهج التحليلي القياسي وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (EVIEWS) وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات الأجنبية وتنمية القطاع الزراعي، كما تلاحظ وجود علاقة طردية بين التنمية في القطاع الزراعي كمتغير تابع والاستقرار الاقتصادي، الاستثمارات الكلية، القوي العاملة ورأس المال كمتغيرات مستقلة، وفقاً للنتائج المتحصل عليها.

*** الاستفادة من الدراسات السابقة**

١- التعرف على بعض المراجع والدوريات والبحوث النظرية التطبيقية، مما سهل الطريق أمام الباحثين في بناء منهجية الدراسة وتسلسل فقراتها، والجانب العملي، إضافة إلى المساهمة في تحديد الإطار النظري للدراسة التي تعد أساساً لانطلاقها وامتداداً لها.

٢- تعميق الفهم في موضوع الدراسة من خلال الاطلاع على مساهمات الباحثين في مجال التمويل الزراعي.

٣- البحث في الجوانب التي لم تتناولها الدراسات السابقة و لم تحط بنصيب وافر منها وفقاً للإيضاحات العلمية لطبيعة العلاقة بين الدور التمويلي للبنوك ومنح التمويل للقطاع الزراعي، وهذا ما تسعي الدراسة الحالية إلى إبرازه.

*** منهجية الدراسة**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وأسلوب الدراسة الميدانية. وكذلك اعتمدت على نوعين من البيانات: بيانات أولية ميدانية تم جمعها عن طريق تطوير الاستبانة وتوزيعها، وبيانات ثانوية تمثلت في الرجوع للكتب والعلمية، والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

*** مجتمع وعينة الدراسة**

تكون من جميع العاملين بالبنك الزراعي السوداني. أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من بعض الأفراد بطريقة تتناسب والمسميات الوظيفية حيث تم توزيع عدد(35) استبانة على المستهدفين واستجاب منهم (30) فرداً بنسبة استرجاع بلغت (93.7%) وهذه النسبة العالية تؤدي إلى قبول نتائج الدراسة وبالتالي تعميمها على مجتمع الدراسة.

*** أداة القياس**

استخدمت الدراسة الاستبانة باعتبارها وسيلة رئيسة لجمع البيانات الأولية، واشتملت على جزأين:-

الجزء الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات الفئات العمر، التخصص، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: اشتمل على عبارات الاستبانة. حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس عبارات الاستبانة.

*** صدق الأداة وثباتها**

للتأكد من صدق الاستبانة، تم عرضها على عدد من الأكاديميين والمتخصصين بمجالات قريبة لمجال الدراسة الحالية، وللتأكد من تغطيتها لجوانب الموضوع الأساسية، ووضوحها، وسلامة صياغتها ومحتوياتها، وقد تم حذف بع العبارات، وتعديل وإضافة عبارات جديدة، وإعادة صياغة بعض الفقرات لتصبح أكثر وضوحاً لدي أفراد عينة الدراسة، كما تم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال استخراج معامل كرونباخ ألفا. ويبين الجدول رقم (1) أبرز نتاج هذا الاختبار.

جدول رقم (1) نتائج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لعبارات الدراسة

الرقم	الفرضية	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
	الأولى	5	0,931
	الثانية	5	0,908
	الثالثة	5	**0.894**
	الأداة ككل	**15**	**0,944**

يتبين من نتائج جدول (1) أن قيم معاملات كرونباخ ألفا لعبارات الاستبانة منفردة ومجتمعة هي قيم مقبولة وعالية.

*** الأساليب الإحصائية المستخدمة**

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل بيانات الدراسة. وتماشياً مع طبيعة هذه الدراسة، وأهدافها، وأسئلتها، فقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية منها: النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي

لـدلالة الفروق بين الإجابات. ويبين الجدول رقم (2) معيار مقياس التحليل.

جدول رقم (2) معيار مقياس التحليل

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشده	5	أكبر من80%	درجة موافقة مرتفعه جدا"
أوافق	4	70-80%	درجة موافقة مرتفعه
محايد	3	50-69%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	20-49%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشده	1	أقل من 20%	درجة موافقة متعدمة

عليه فإن الوسط الفرضي للدراسة كالآتي:-

للدرجة الكلية للمقياس هي مجموع الأوزان على عددها (5+4+3+2+1) / 5. = (5/15) =3). وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة، وعليه كلما زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة، أما إذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة.

يحتوي هذا القسم على عدد (15) عبارة، طُلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

*** عرض ومناقشة نتائج الدراسة**

*** الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة**

يبين الجدول رقم (3)، وصف الخصائص العامة لعينة الدراسة، والمتمثلة في العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والمسمي الوظيفي، وسنوات الخبرة.

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية والوظيفية

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30-40 سنة	10	%33.3
	أقل من 40-50 سنة	10	%33.3
	أقل من 50-60 سنة	7	%23.4
	من 60 سنة فأكثر	3	%10
المؤهل العلمي	بكالوريوس	10	%33.3
	ماجستير	12	%40
	دكتوراه	8	%26.6
	أخري	0	%0
التخصص العلمي	إدارة أعمال	4	%13.4
	محاسبة	4	%13.4
	تامين	2	%6.6
	أخرى	20	%66.6
المؤهل المهني	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	1	%3.3
	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	0	%0.0
	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	0	%0.0
	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	0	%0.0
	لا يوجد	29	%96.7
المسمى الوظيفي	موظف	24	%80
	مدير إدارة	0	%0
	نائب إدارة	0	%0
	رئيس قسم	4	%13.4
	أخرى	2	%6.6
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	5	%16.6
	6- 10 سنوات	7	%23.4
	11 - 15 سنة	13	%43.4
	16 سنة فأكثر	5	%16.6

تبين من الجدول رقم (3) الآتي:-

١- أن نسبة الذين أعمارهم اقل من 30 سنة فقد وصلت إلى نسبة 33.3% والذين أعمارهم اقل من40 قد وصلت نسبتهم إلى 33.3% بما يعني أن معظم الموظفين من الشباب أما الذين تصل أعمارهم اقل من 50 نسبة 23.4% أما الذين عمرهم أكبر من 60 سنة فنسبتهم 10% مما يبين أن أعمارهم مناسبة لفهم محتوي الاستبانة والإجابة على أسئلتها.

٢- أن الذين يحملون مؤهل جامعي عددهم 10 وبنسبة 33.3% والذين يحملون مؤهل فوق الجامعي عددهم 12 وبنسبة 40% والذين يحملون مؤهلات أخرى عددهم 8 وبنسبة 26.6% مما سبق يلاحظ الباحثون أن معظم المبحوثين يحملون مؤهل جامعي فما فوق مما يدل على كفاءة أفراد عينة البحث، وبالتالي فهم موضوع البحث ومن ثم

الحصول على البيانات المفيدة والمعينة على اختبار فرضيات البحث.

٣- أن عدد المبحوثين الذين الموظفين الذين يخصصهم تامين عددهم 2 ونسبتهم 6.6% والذين يشغلون تخصص إدارة أعمال عددهم 4 ونسبتهم 13.3% أما المحاسبة قد بلغ عددهم 4 وبنسبة 13.4% أما التخصصات الأخرى فعددهم 20 بنسبة 66.6%، ويلاحظ الباحثون أن أفراد عينة البحث تخصصاتهم مختلفة وجميعها متعلقة بموضوع البحث مما يدل على قدرة المبحوثين على فهم موضوع البحث وبالتالي الحصول على بيانات ومعلومات ملائمة.

٤- أن غالبية المبحوثين يشغلون وظيفة موظف وعددهم 24 ونسبتهم 80% والذين يشغلون رئيس قسم عددهم 4 ونسبتهم 13.4%، أما وظيفة محاسب عددهم 2 ونسبتهم 6.6% مما سبق يلاحظ الباحثون أن أفراد عينة البحث يشغلون وظائف مختلفة وجميعها متعلقة بموضوع البحث مما يدل على قدرة المبحوثين على فهم موضوع البحث وبالتالي الحصول على بيانات ومعلومات ملائمة.

٥- أن الذين خبرتهم 5 سنوات عددهم 5 ونسبتهم 16.6% الذين خبرتهم 6 - 10 يبلغ عددهم 7 ونسبتهم 23.3% وأن الذين خبرتهم 11 - 15 سنة عددهم 13 ونسبتهم 43.3% أما الذين خبرتهم 16 سنة فأكثر عددهم 5 بنسبة 16.6% بما أن معظم المبحوثين خبرتهم ما بين 15 سنة فأكثر فانه يمكن القول أن أفراد عينة البحث خبرة جيدة، مما يدل على بيانات مناسبة تعين على اختبار الفروض.

*** تحليل بيانات الدراسة**

*** عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولي**

تنص الفرضية الأولي من فرضيات الدراسة على الآتي:-

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية تقديم الخدمات الاستشارية والتمويل الزراعي وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية وذلك كما في الجدول الآتي:-

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولي

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	دراسة متطلبات الفلاح والعمل على توفيرها لبناء الثقة بينه وبين البنك.	66.7	26.0	2.7	4.0	0.7
	دراسة السياسة التمويلية للموسم باستخدام التقنيات الحديثة والخرم التقنية لكل المحصول.	11.3	12.7	6.7	60.7	8.7
	تقديم الاستشارات والخرم التقنية لجميع العمليات الزراعية.	33.3	54.7	6.0	5.3	0.7
	يساهم في رفع التكنولوجيا الخاصة بالزراعة.	53.3	40.7	4.0	0.7	1.3
	العمل على توعية المجتمع وإشراكها في عملية اتخاذ القرار من خلال مشاركتها الفعالة في الجمعيات التعاونية واتحادات المزارعين.	40.0	38.0	8.0	12.0	2.0

من بيانات الجدول رقم (4) يتضح الآتي:-

١- من الجدول أعلاه نجد أن 66.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الأولي و26% يوافقون و2.7% محايدون و4% لا يوافقون و0.7% لا يوافقون بشدة.

٢- من الجدول أعلاه نجد أن 11.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الثانية و12.7% يوافقون و6.7% محايدون و60.7% لا يوافقون و8.7% لا يوافقون بشدة.

٣- من الجدول أعلاه نجد أن 33.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الثالثة و54.7% يوافقون و6% محايدون و5.3% لا يوافقون و0.7% لا يوافقون بشدة.

٤- من الجدول أعلاه نجد أن 53.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الرابعة و40.7% يوافقون و4% محايدون و0.7% لا يوافقون و1.3% لا يوافقون بشدة.

٥- من الجدول أعلاه نجد أن 40% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الخامسة و38% يوافقون و8% محايدون و12% لا يوافقون و2% لا يوافقون بشدة.

مما سبق نجد أن معظم أفراد العينة موافقين على ما ورد في الفرضية الأولي بشكل ايجابياً، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولي. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجدول السابق أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولي، الجدول رقم (5) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5) اختبار عبارات الفرضية الأولي

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج	التفسير
1	دراسة متطلبات الفلاح والعمل على توفيرها لبناء الثقة بينه وبين البنك.	235.8	4	0.00	4.54	.791	5.00	دالة	أوافق بشدة
2	دراسة السياسة التمويلية للموسم باستخدام التقنيات الحديثة والحزم التقنية لكل المحصول.	156.667	4	0.00	2.57	1.166	2.00	دالة	لا أوافق
3	تقديم الاستشارات والحزم التقنية لجميع العمليات الزراعية.	105.267	4	0.00	3.89	.998	4.00	دالة	أوافق
4	يساهم في رفع التكنولوجيا الخاصة بالزراعة.	162.333	4	0.00	4.15	.806	4.00	دالة	أوافق
5	العمل على توعية المجتمع وإشراكها في عملية اتخاذ القرار من خلال مشاركتها الفعالة في الجمعيات التعاونية والاتحادات المزارعين.	188.733	4	0.00	4.44	.728	5.00	دالة	أوافق بشدة

من الجدول السابق يلاحظ أن قيم مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى، والثالثة، والرابعة، والخامسة عدا العبارة الثانية أكبر من قيم مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (5)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية تقديم الخدمات الاستشارية والتمويل الزراعي.

*** عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية**

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:-

" **هنالك ذات دلالة إحصائية بين القروض التمويلية ومتطلبات احتياجات العملاء**". وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية وذلك كما في الجدول الآتي:-

جدول رقم (6) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	يساعد إتباع سياسة استصلاح زراعي لتوفير الموارد بشقيها المطري والآلي.	70.0	27.3	0.7	2.0	0
	تقديم التسهيلات الائتمانية لتحسين وتطوير أساليب الإنتاج.	42.0	53.3	2.7	1.3	0.7
	إبرام الاتفاقيات والتعامل تجاريا في توفير مدخلات الإنتاج الزراعي.	66.7	24.0	4.0	4.0	1.3
	تطوير وسائل التخزين التقليدية بمواقع الإنتاج العامة بالبلاد.	53.3	42.7	2.0	0.7	1.3
	توفير التمويل بهدف تنمية قطاع الصادرات.	65.3	31.3	1.3	2.0	0

من بيانات الجدول رقم (5) يتضح الآتي:-

١- من الجدول أعلاه نجد أن 70% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الأولى و27.3% يوافقون و0.7% محايدون و2% لا يوافقون.

٢- من الجدول أعلاه نجد أن 42% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الثانية و53.3% يوافقون و2.7% محايدون و1.3% لا يوافقون و0.7% لا يوافقون بشدة.

٣- من الجدول أعلاه نجد أن 66.7% من أفراد عينة الدراسة

يوافقون بشدة على العبارة الثالثة و24% يوافقون و4% محايدون و4% لا يوافقون و1.3% لا يوافقون بشدة.

٤- من الجدول أعلاه نجد أن 53.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الرابعة و42.7% يوافقون و2% محايدون و0.7% لا يوافقون و1.3% لا يوافقون بشدة.

٥- من الجدول أعلاه نجد أن 65.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الخامسة و31.3% يوافقون و1.3% محايدون و2% لا يوافقون.

مما سبق نجد أن معظم أفراد العينة موافقين على ما ورد في الفرضية الثانية بشكل ايجابياً، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجدول السابق أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (7) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (7) اختبار عبارات الفرضية الثانية

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج	التفسير
1	يساعد إتباع سياسة استصلاح زراعي لتوفير الموارد بشقيها الطري والآلي.	172.613	3	0.00	4.59	.725	5.00	دالة	أوافق بشدة
2	تقديم التسهيلات الائتمانية لتحسين وتطوير أساليب الإنتاج.	189.093	3	0.00	4.65	.602	5.00	دالة	أوافق بشدة
3	إبرام الاتفاقيات والتعامل تجاريا في توفير مدخلات الإنتاج الزراعي.	196.333	4	0.00	4.35	.665	4.00	دالة	أوافق بشدة
4	تطوير وسائل التخزين التقليدية بمواقع الإنتاج العامة بالبلاد.	229.067	4	0.00	4.51	.857	5.00	دالة	أوافق بشدة
5	توفير التمويل لهدف تنمية قطاع الصادرات.	200.333	4	0.00	4.46	.701	5.00	دالة	أوافق بشدة

من الجدول السابق يلاحظ أن قيم مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بكل عبارة من عبارات هذه الفرضية أكبر من قيم مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (7)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن هنالك ذات دلالة إحصائية بين القروض التمويلية ومتطلبات احتياجات العملاء.

*** عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة**

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:-

" **هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين اشراف البنوك في تمويل الزراعي والمساهمة في ايصالها إلى الشرائح المحتاجة له**". وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية وذلك كما في الجدول الآتي:-

جدول رقم (8) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية المدرة للدخل في مجال الصناعات الصغيرة ومصائد الأسماك.	74.0	18.7	2.7	4.0	0.7
	استيراد مدخلات زراعية إضافة إلى توفير بعضها من الأسواق المحلية.	62.0	32.0	3.3	2.0	0.7
	العمل على توعية المرأة وأسرها وإشراكها في عملية اتخاذ القرار من خلال مشاركتها الفعالة في الجمعيات التعاونية واتحادات المزارعين.	64.0	27.3	4.7	3.3	0.7
	تقليل تكلفة الإنتاج باستعمال المواد المحلية	71.3	25.3	2.0	0.7	0.7
	التركيز على تطوير القطاع الزراعي بأنه النواة الأساسية لنهوض أي اقتصاد.	56.0	42.0	2.0	0	0

من بيانات الجدول رقم (6) يتضح الآتي:-

١- من الجدول أعلاه نجد أن 74% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الأولى و18.7% يوافقون و2.7% محايدون و4% لا يوافقون و0.7% لا يوافقون بشدة.

٢- من الجدول أعلاه نجد أن 62% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الثانية و32% يوافقون و3.3% محايدون و2% لا يوافقون و0.7% لا يوافقون بشدة.

٣- من الجدول أعلاه نجد أن 64% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الثالثة و27.3% يوافقون و4.7% محايدون و3.3% لا يوافقون و0.7% لا يوافقون بشدة.

٤- من الجدول أعلاه نجد أن 71.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الرابعة و25.3% يوافقون و2% محايدون و0.7% لا يوافقون و0.7% لا يوافقون بشدة.

٥- من الجدول أعلاه نجد أن 56% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على العبارة الخامسة و42% يوافقون و2% محايدون.

مما سبق نجد أن معظم أفراد العينة موافقين على ما ورد في الفرضية الثالثة بشكل ايجابياً، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجدول السابق أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (9) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:-

جدول رقم (9) اختبار عبارات الفرضية الثالثة

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج	التفسير
1	تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية المدرة للدخل في مجال الصناعات الصغيرة ومصائد الأسماك.	288.6	4	0.00	4.61	.784	5.00	دالة	أوافق بشدة
2	استيراد مدخلات زراعية إضافة إلى توفير بعضها من الأسواق المحلية.	216.267	4	0.00	4.53	.721	5.00	دالة	أوافق بشدة
3	العمل على توعية المرأة وأسرها وإشراكها في عملية اتخاذ القرار من خلال مشاركتها الفعالة في الجمعيات التعاونية واتحادات المزارعين.	215.733	4	0.00	4.51	.792	5.00	دالة	أوافق بشدة
4	تقليل تكلفة الإنتاج باستعمال المواد المحلية.	280.133	4	0.00	4.66	.622	5.00	دالة	أوافق بشدة
5	التركيز على تطوير القطاع الزراعي بأنه النواة الأساسية لنهوض أي اقتصاد.	70.68	2	0.00	4.54	.539	5.00	دالة	أوافق بشدة

من الجدول السابق يلاحظ أن قيم مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بكل عبارة من عبارات هذه الفرضية أكبر من قيم مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين اشراف

البنوك في تمويل الزراعي والمساهمة في ايصالها إلى الشرائح المحتاجة له.

*** النتائج**

١- تقديم الاستشارات والحزم التقنية لجميع العمليات الزراعية ساهم في رفع التكنولوجيا الخاصة بالزراعة.

٢- صعوبة الحصول على ضمانات لعدم توفر المستندات وضعف الضمانات المقدمة إن وجدت.

٣- انعدام الدوافع لدى المصارف يسبب وجود مخاطر من بداية الإنتاج وحتى التسويق للمخرجات.

٤- ارتفاع تكلفة التمويل ونسبة التعثر نظراً للمخاطر التي يتوقعها البنك.

٥- تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية المدرة للدخل في مجال الصناعات الصغيرة ومصائد الأسماك.

*** التوصيات**

١- دراسة متطلبات الفلاح والعمل على توفيرها لبناء الثقة بينه وبين البنك.

٢- العمل على توعية المرأة وأسرتها وإشراكها في عملية اتخاذ القرار من خلال مشاركتها الفعالة في الجمعيات التعاونية واتحادات المزارعين.

٣- تقليل تكلفة الإنتاج باستعمال المواد المحلية والتركيز على تطوير القطاع الزراعي بأنه النواة الأساسية لنهوض أي اقتصاد.

٤- العمل على توعية المجتمع وإشراكها في عملية اتخاذ القرار من خلال مشاركتها الفعالة في الجمعيات التعاونية واتحادات المزارعين.

٥- الحصول على الأموال اللازمة للعملية الزراعية وتطويرها وتحسين مستوي المنتجات الزراعية وتطويرها للمساهمة في رفع التكنولوجيا الخاصة بالزراعة.

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

أحمد، عمر حماد محمد. (2018). "**التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان**". رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة النيلين، الخرطوم.

الحاج، طارق. (د: ت). " **مبادئ التمويل**". دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

حامد، منى محمد على. (2015). "**أثر ضعف التمويل على تنمية القطـــاع الزراعي في ولاية البحر الأحمر – دراسة حالة منطقة اربعات**". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحر الأحمر، بورتسودان.

حسن، محمد عبد الله محمد. (2016). " **دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر معدلات التضخم على القطاع الزراعي في السودان 2000 – 2015**". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

الحناوي، محمد صالح وعبد السلام، عبد الفتاح. (1998). "**المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**". الجامعية، الإسكندرية.

الحناوي، محمد صالح ومصطفى، نهال فريد. (2005). "**الإدارة المالية :التحليل المالي لمشروعات الأعمال**". المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

حنفي، عبد الغفار. (2002). "**إدارة المصارف السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية**". دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة.

خير، العتيبي صبحي. (2004). "**تطوير الفكر والأساليب في الإدارة**". دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

رحمة، الصديق طلحة محمد. (2006). "**التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل**". شركة مطابع السودان للعملة، طبعه أولى، الخرطوم.

السرطاوي، فؤاد. (1999). "**التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص**". دار المسيرة، عمان.

سليمان، عبد الحميد إلياس. (2013). "**واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان**". مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد 69.

عبد العزيز، إبراهيم عبد العزيز. (1993)." **أصول الإدارة العامة**". منشأة المعارف، القاهرة.

عبد الغنى، رشيد صالح. (د: ت). "**مبادئ التمويل، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية**". اتحاد المصارف العربية، لبنان.

مختار، التاج مختار التاج. (2014). " **فاعلية الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي في السودان**". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.

ثانياً– المراجع الأجنبية

Egwu. P. (2020). "Impact of Agricultural Financing on Agricultural Output Alleviation in Nigeria". **Journal of Biology**, **Agricultural and Healthcare**, vol. 6, No 2, PP 36-42.